

2174

## من وزير المالية إلى

الموضوع : إبداء الرأي حول مكتوب شركة  
بخصوص تداعيات الترفيع  
في المعلوم على الإستهلاك الموظف على الجعة و عصير الفواكه.

المرجع : إحالتكم عدد 2/381 بتاريخ 04 جويلية 2016

تبعاً لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتضمنة طلب إبداء الرأي حول مكتوب  
شركة  
بخصوص تداعيات الترفيع في المعلوم على الإستهلاك الموظف  
على الجعة و عصير الفواكه يشرفني إعلامكم بما يلي:

تم إخضاع عصير الفواكه للمعلوم على الإستهلاك بنسبة 25 % بمقتضى قانون  
المالية لسنة 2016 وذلك بغاية وضع هذه المنتجات على قدم المساواة مع المنتجات  
المنافسة على غرار المشروبات الغازية.

هذا وتخضع الجعة للمعلوم على الإستهلاك بـ0.018 دينار للصنتلتر بمقتضى قانون  
المالية لسنة 2016 وذلك ابتداء من غرة جانفي 2016 بغاية توحيد المعلوم المذكور بصرف  
النظر عن وسائل التعليب (قارورة أو علبة).

ولقد كان لهذه النسب الجديدة لتعريف المعلوم على الإستهلاك إنعكاسات سلبية على  
رقم معاملات المنتجين المحليين لهذه المنتجات خاصة فيما يتعلق بالجعة المعبأة في عب  
ذات سعة 24 صل حيث شهدت بيوعاتها إنخفاضا وذلك نظرا للترفيع في المعلوم على  
الإستهلاك الموظف عليها من 270 ملجم إلى 432 ملجم أي بنسبة 60% وللتخفيض في  
نسبة المعلوم على الإستهلاك الموظف على المشروبات الكحولية إلى 50% مما أدى إلى  
إنخفاض ملحوظ لأسعار المنتجات المصنوعة محليا وخاصة منها غير المتحصل عليها  
بواسطة التقطير (Distillation) مما إنجر عنه إقبال على هذه المشروبات عوضا عن  
إستهلاك الجعة.

وبناء على ما سبق، وبهدف إيجاد الحلول المناسبة للإشكاليات المطروحة، فقد  
إقترحت مصالح وزارة المالية دراسة الموضوع وذلك خاصة من خلال :

- الترفيع في سعر كحول الأثيل غير المعطل المخصص لصنع المشروبات الكحولية  
الذي تتولى بيعه وكالة وذلك بغاية الترفيع في كلفة إنتاج المشروبات الكحولية.

- تحديد كميات قصوى لبيوعات وكالة من كحول الأثيل المعدّ للمشروبات الكحولية لكل مصنع على ضوء الكميات التي كان يزودهم بها في السنوات السابقة.

- التنسيق مع مصالح كل من وزارتي الصحة والتجارة للقيام بعمليات مراقبة المؤسسات التي تتولى تصنيع المشروبات الكحولية للتأكد من مدى إحترامها لمعايير الصحة والجودة.

- إقرار مواصفات جودة وصحة لصناعة المشروبات الروحية وذلك بهدف التصدي لظاهرة تصنيع المشروبات الكحولية المتحصل عليها من غير التقطير.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام  
للدراسات والتشريع الجنائي  
الإمضاء: سهام بوشديري نهمية